الريف اليمني يأ

مدير التعاونيات بوزارة الزراعة حمود العشبي لـ

القات التهم ا

الاكتفاء الذاتي هل يتكرر؟؟

70% من مساحة صنعاء كانت بساتين ومزارع

في عام 1929 م قام الخبيران الألمانيان رانجن وفيسمان بوضع خارطة لمدينة صنعاء- العاصمة التاريخية لليمن- وفقا لأحدث التصاميم حينها ، ما توضحه تلك الخريطة اتسم بالدقة والتوضيح للتوزيع الزراعي والمكاني لكل ما يدب على الأرض وكانت استنتاجات الخبراء أن المباني والمنازل والطرقات حينها لم تشكل سوى 30 % من المدينة التي كانت حينها عبارة عن 9 كيلو مترات مربعة داخل السور فيما 70 % منها كان بساتين ومزارع مروية من الغيول والسوائل الجارية منتجة للحبوب والأعلاف والفواكه وكان العنب الصنعاني والجوز واللوز أشهر فاكهة يمنية من صنعاء لدى العالم.

استطلاع :أحمد الطيار

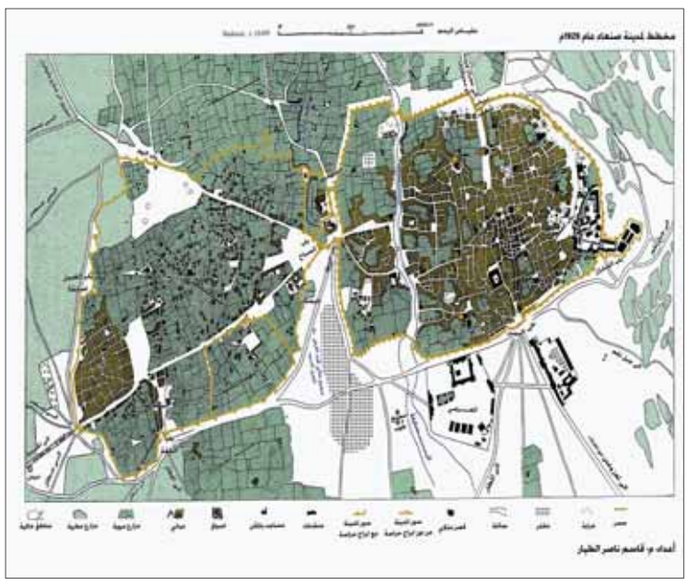

قراءة

تلفت الخارطة النظر لكثرة المزارع والبساتين والغيول وقنوات الري - وهذا يدل على غزارة الأمطار في ذلك الوقت وأن منطقتنا حاليا تتعرض بالفعل للجفاف وشحة الأمطار والزحف الصحراوي.

كما توضح الخارطة محدودية مساحة المدينة - والتي ظلت تقريبا كذلك لعدة قرون كما أوضحته الخريطة يدل على بساطة العيش وحب استقرار السكان في الأرياف وممارسة مهنة الزراعة. على عكس ما يحصل حاليا من زحف سكاني وتوسع عمراني متسارع على المدن حيث تبلغ مساحة المنطقة المعمورة في صنعاء حتى الآن إلى أكثر من 180كم2 وكله على حساب منطقة حوض صنعاء الزراعي.

قصة الزراعة في صنعاء لم تعد اليوم مثار جدل فقد قضى البناء على كامل الأراضي الزراعية ووصلت الرقعة المغطاة بالبناء أكثر من 70 كيلو متراً مربعاً وأصبحت صنعاء وريفها مباني سكنية ودعت الزراعة إلى غير رجعة وهكذا بدا الريف اليمني هو الآخر يتجه نحو هذا الصوب.

اعتماد

يشير الدكتور محمد الدبي الشهاري- أستاذ التاريخ المساعد بجامعة عمران- إلى أن المجتمع اليمني اعتمد بدرجة أساسية على الزراعة وتربية المواشي إلى ما قبل الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962م وما بعدها بفترة تصل إلى 20 عاما لكن تلك الزراعة لم تكن بالحجم الكبير ونظرا لضيق مساحة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة حينها ولاعتماد الزراعة على الأمطار فمثل الماء مشكلة للمزارعين حينها بالإضافة إلى صعوبة التضاريس في الكثير من المناطق ورغم ذلك فقد تعددت نشاطات سكان الريف في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني بشكل كبير

الزراعة في رؤوس الجبال

في رسالته للدكتوراه عن شهارة - تلك المدينة التاريخية الواقعة في رؤوس الجبال يقول الدكتور- محمد الدبي الشهاري: لقد استفاد سكان شهارة من تضاريس المنطقة ومناخها، فاستصلحوا أراضيها الزراعية منذ القدم إذ تحدوا طبيعتها الصعبة فعملوا المدرجات الزراعية على قمم جبالها وسفوحها ووديانها واستغلوا كل شبر فيها لزراعة الحبوب والفواكه والخضروات بل والنباتات العطرية والأعشاب الطبية، حتى جدران المدرجات فقد استغلوها لزراعة العنب وهي مثال ينطبق في كل اليمن .

قوة وصلابة

يحكي المؤرخون قصص الإنتاج الزراعي في اليمن بالكثير من الإسهاب وهم في ذلك يشيرون إلى قوة وصلابة الأنسان اليمني وحنكته في استغلال الأراضي أينما كانت لإنتاج غذائه متوكلا على الله في الريف والمدن والسهول والجبال, وحسب الدكتور الشهاري فقد أشار الهمداني إلى مزروعات عدة في منطقة شهارة في القرن الرابع الهجري ومن أهمها الذرة بأنواعها ثم البر (القمح) والشعير والعلس والجعرة والبرزغة والقطن والموز وقصب السكر والعنب والخوخ والرمَّان والتين وغير ذلك، وفيه نبات شبيه بالصندل الأبيض يقاربه في الرائحة، وقد يداخل الصندل الهندي، وكذلك أثبتها الربعي وزاد عليها زراعة الكروم والآس والأترج والتفاح والمشمش والخرنوب والقضب والعصفر والورس واللوبيا والأقطن واليقطين والصبغة (النيل).

اهتمام

نالت المنتجات الزراعية باهتمام الناس والدولة في القرون الماضية وهي عملية حسابية فإذا لم ينتج المجتمع سيتعرض للجوع والموت, حيث لم يكن هناك استيراد للمنتجات كما هو الآن ويذكر التاريخ أن المنتجات الزراعية وإن كانت تتغير بين الحين والآخر من حيث أحجامها وأصنافها إلا أن الدولة وعلى رأسها الحاكم كانت تقوم بواجبها لدعم الناس, ففي شهارة مثلاً عملت الدولة آنذاك على إحياء الزراعة في مناطق شهارة فاستصلحت أراضيها التي كانت أهملت وخصَّ منها الأراضي التي تقع على منابع العيون والغيول، والتي تطل على بطون الأودية التي تجري عليها المياه طوال العام حيث أصلح أراضي وادي صومل (غرب شهارة)، وكذلك وادي وعار وبَيْنَة وحاشف في جنوبها، والبطنة، وزرع فيها البن والقند والأرز، الذي صار أكثر من الذرة في معظم الأوقات، والقطن والتنباك والحناء، والجلجلان (السمسم) والكمون والحبة السوداء، أما الفواكه فكانت منتشرة على قمم وسفوح الجبال وخاصة الكروم والخوخ والمشمش والسفرجل والرمان والتين العربي والشوكي، وكان يوجد في منابع الغيول الموز، ومن الخضروات كان يزرع الثوم والفجل والقُشم (البيعة) والخيار والقثاء والبسباس والبصل والنعناع ويكاد لا تخلو أحواش المنازل من هذه الشتلات التي تستخدم يوميا في تحسين وجبة الغذاء إضافة إلى النباتات الطبية والعطرية كالريحان والراصف والشذاب، أما الشمار والبقدونس والملوخية فكانت تنبت تلقائيا دون رعاية من المزارع.

الإنتاج الحيواني

أما تربية المواشي فكانت بكثرة في الوديان وأسفل الجبال، أما في أعلى الجبال فكانت معظمها للاكتفاء الذاتي فلا يخلو المنزل من البقرة وبعض الضأن والماعز والدجاج، وكانت توجد المناحل في المناطق الدافئة وذات الأشجار الكثيفة التي تساعد في تغذية النحل، وقد نعتها الهمداني بـأنها «أكثر بلاد الله نحلاً وعسلاً ، في حين كانت الإبل قليلة وتوجد في الوديان مثل القابعي وصوير):.

المواسم الزراعية

وامتاز فلاحو شهارة بمراعاتهم للمواسم الزراعية وحفظهم التقويم الزراعي فكانوا يترقبون المواسم الزراعية ويدققون في حسابها فيضعون لهم العلامات والأمارات في الجدران والمنازل وفي الجبال، التي تدلهم على منازل الشمس وأوقات دخولها في الأبراج، وعرفوا النجوم الزراعية التي اعتمدوا عليها في حرث الأرض وبذرها ثم حصادها، فمثلاً يتم بذر رأس الجبال وسفوحها في بداية نيسان، وبذر الوادي بعد عشرة أيام من بذر الجبل، كما حافظوا على الأمثال والحكم الكثيرة التي تفصح عن أوقات حرث الأَرض وموافاتها بالأسمدة وبذرها وصرمها، ومعرفة أوقات تخصيب الحيوانات، وأوقات قص صوف الغنم، وغير ذلك من المعارف الزراعية الهامة التي تساعد في تكثير المحاصيل ووقايته من الأمراض والآفات الزراعية المختلفة..

إهمال

ومن خلال التجوال في المنطقة يتضح جدية ومثابرة سكانها منذ القدم حيث استغلوا كل شبر فيها حتى الصخور المنحدرة الملساء فقد وُجدت عليها مدرجات زراعية صغيرة جداً لا تتسع لأكثر من مكان غرس شجرة واحدة رغم صعوبتها، لكن من المؤسف أن تصير جهود الإنسان الأول سدى حيث أهملوا معظمها حاليا وبعضها طغت عليها زراعة شجرة القات ولم يبق لزراعة الحبوب إلا النزر القليل، وانعدمت زراعة الخضروات والفاكهة والحمضيات.

لقاء / محمد راجح

قال مدير التعاونيات بوزارة الزراعة المهندس حمود العشبي أن القات التهم الغذاء وساهم في تردي التنمية الريفية ، الى جانب انخفاض منسوب الأمطار وهجرة الأيادي العاملة وتراجع قيمة وعائدات المحاصيل الزراعية .

وأكد في لقاء خاص لـ«الثورة» أن الدولة مطالبة بالاهتمام بالقطاع الزراعي ودعم وتشجيع المزارعين ، حيث لا يتعدى الدعم الذي تقدمه اكثر من توزيع الشتلات .

وتحدث المهندس العشبي عن بعض المحاصيل مثل اللوزيات والتي يمكن أن تشكل رافد أساسي للتنمية الريفية إذا فكر بها المزارعين كبديل للقات .

ما اسباب انخفاض التنمية الريفية في اليمن ؟

هناك عوامل كثيرة جدا لانخفاض التنمية الريفية ، اهمها التوسع في زراعة القات وهي مشكلة كبيرة في هذا الخصوص ، وكذا انخفاض مستوى الامطار وهجرة الايادي العاملة ، وانخفاض قيمة وعائدات المحاصيل الزراعية التي لا تغطي تكاليف العمالة الزراعية ، ولهذا تجد الكثير من المزارعين يتجهون لزراعة القات بدلا عن المحاصيل الزراعية بحثا عن العائد المادي ، وانحسرت بذلك العديد من المحاصيل التي كانت تمثل رافدا أساسيا للأرياف مثل البن وغيره ، أيضا هناك سبب آخر يتعلق بمستوى الدعم الذي تقدمة الدولة ، والذي يعتبر دعما بسيطا غير كاف ولا يتعدى اكثر من توزيع شتلات وبعض الحواجز والسدود وحتى الجانب الارشادي ضعيف للغاية ، ولهذا يجب على الدولة دعم القطاع الزراعي والاهتمام بالتنمية الريفية من خلال التركيز على المزارع الذي يعتبر الركيزة الاساسية للتنمية في الارياف .

تأثير ضعيف

*** هناك الكثير من البرامج والخطط التي تستهدف التنمية الريفية لكنها غير مؤثرة، برأيك لماذا ؟**

- بالنسبة لهذا الموضوع هناك تأثير لكنه محدود ، لكن الأهم في هذا الخصوص يتمثل في ضعف الجانب الإرشادي ، وعلى الوزارة الاهتمام بالجانب الإرشادي كون

أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة صنعاء الد

كان منتجاً للغذاء.. واليوم أد

تراجعت الزراعة الريفية خلال الفترة الأخيرة بشكل كبير .. ويرجع اقتصاديون زراعيون الأسباب إلى الهجرة الداخلية للدراسة أو الهجرة الخارجية للاغتراب من قبل سكان الريف وتحولهم من منتجين للسلع الغذائية كالحبوب والقمح إلى مستهلكين معتمدين على ما يستورده التجار من الخارج.

"الثورة" أجرت حوارا مع الدكتور علي مهيوب العسلي -أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة صنعاء وناقشت معه أسباب هذا التراجع وتحول المزارعين من منتجين إلى مستهلكين وطرق إعادة الزراعة الريفية إلى مكانتها الحقيقية .. التفاصيل في السطور التالية :

حوار/ حسن شرف الدين

*** بداية .. ما هو تقييمكم لواقع الزراعة الريفية في اليمن ؟**

- الحقيقة أن الواقع الريفي في اليمن مثله مثل بقية القطاعات الأخرى .. لأن الاقتصاد في ظل الأزمات والفوضى التي لحقت بالبلد منذ ثلاث سنوات يتعرض لانتكاسة أيضاً .. ولكن القطاع الريفي في المجمل متدهور منذ فترة بعيدة بسبب رغبة الناس في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والمغريات الموجودة في المدينة على اعتبار أنها تعطي دخولاً وافرة ، وبالتالي هذه الهجرة المتدفقة إلى المدينة من الريف قد أثرت على القطاع الزراعي بشكل كبير.

اكتفاء ذاتي

*** المواطن الريفي كيف كان يحصل على اكتفائه الذاتي من الحبوب والحيوانات ؟**

- الآباء والأجداد ربما كانوا مدركين للأوضاع الاقتصادية والمعيشية أكثر منا، فكان كل بيت لديه الأبقار والأغنام والدجاج البياض واللحم والسمن وبالتالي كان معظم الاحتياجات الأساسية متوفرة في البيت .. أي أن الاقتصاد المنزلي كان نشطاً أكثر مما هو عليه الآن نتيجة لتحولهم إلى مستهلكين غير منتجين .. وفي السابق كنا نفضل الإنتاج وننتج ونفضل أكل ما نزرع، الآن أصبحنا بحكم دخول البيت التجارية والمستوردة نستهلك مما ينتجه الآخرون.

مستهلك

*** كباحثين في مجال الاقتصاد الزراعي .. ما هي العوامل التي جعلت المواطن الريفي يتحول من منتج إلى مستهلك كسكان المدينة ؟**

- لا شك أن العملية التعليمية قد واكبت الريف والمدينة على حد سواء .. وربما كانت الريف تتميز بالتعليم أكثر مما جعل كثيراً من أبناء المزارعين يغادرون الريف باتجاه الوظائف الحكومية والخاصة .. هذه الدخول ساهمت في جعل المزارع مرتاحاً وكما أن أبناءه تحسنت معيشتهم أفضل مما كانوا عليه في الريف .. وبالتالي أصبح البعض يواكب موضة الاستهلاك .. وإذا تحدثنا عن السلع الأساسية لا يوجد مبرر أصلاً إلا أن المزارع هجر الزراعة وبدأت تتدهور بشكل ملحوظ نتيجة لكثير من العوامل منها ندرة المياه والتجرف الحاصل في المدرجات نتيجة احتياجها إلى كلفة عالية وعمال كثير لإعادتها، والأولاد إما مغتربون وإما طلاب أو موظفون وبالتالي أصبح الأب الكبير لا يستطيع أن يقوم بالحفاظ على المدرجات الزراعية الموجودة أو ما يمتلك منها، وبالتالي أدى إلى تدهور العملية الإنتاجية.

التعليم والزراعة

*** أفهم من كلامك أن هناك فجوة في التعليم والزراعة في الريف ؟**

- لا توجد فجوة .. المفترض أنه كلما زاد التعليم كلما زاد الوعي الزراعي وزادت الإنتاجية، ولكن ما أقصده أن الزراعة أنفقت على التعليم، وبالتالي هناك علاقة تكاملية أن الفلاح في الريف أنفق على تعليم أولاده وأهلهم وبالتالي أصبح يذهب إليهم في صنعاء وإب وعدن على اعتبار أنه يأتي لزيارتهم ويتأثر باستهلاكهم في المدينة نتيجة لهذه الزيارة التي قد تكون نادرة.

إعادة الإنتاج

*** هل يمكن إعادة نمط الاستهلاك المعتمد على الإنتاج المحلي ؟**

- نحن نفكر أن التنمية الريفية متكاملة ..

124

مليار ريال الفجوة بين الإنفاق وخط الفقر

الثورة/عبدالله الخولاني

الفقر ليس مسؤولية كل فقير وإنما مسؤولية سياسات الحكومة الاقتصادية ويعد الأمن الغذائي واحداً من أهم الأهداف التي يسعى كل بلد لتحقيقها .

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي, المستوى الأول يتمثل في الاكتفاء الذاتي من الغذاء أي قدرة الموارد المحلية على إنتاج ما يكفي من الغذاء للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض- كما يوضح الدكتور عامر القباطي- بينما يتضمن المستوى الثاني توفير أكبر قدر ممكن من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي واستيراد الباقي من الخارج.

الإنفاق على الغذاء

الغذاء يستحوذ على حوالي 64 % من إجمالي الإنفاق, و من بين السلع الغذائية وفقاً لما خلصت دراسة الدكتور القباطي الموسومة بتوزيع الدخول وأثره على الأمن الغذائي حيث تحتل الحبوب المرتبة الأولى في الإنفاق بنسبة تبلغ حوالي 23 % من الإنفاق الإجمالي على الغذاء (15 % من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي), تليها مجموعة اللحوم بنسبة 14 ٪ثم الخضروات 8٪ وتتوزع النسبة المتبقية بين المجموعات الأخرى, الألبان والبيض 7.8 ٪, الزيوت 7%, السكر ومنتجاته 7٪ الأسماك 2.37 ٪, البهارات والإضافات الغذائية 3.7%, الشاي والبن 2.9 ٪ المياه المعدنية والمشروبات 1.3 ٪ فيما مجموعة القات والتبغ تستحوذ بمفردها على حوالي 17 ٪ من إجمالي الإنفاق الغذائي (11 ٪ من الإنفاق الاستهلاكي).

استهداف الفقراء

إن استهداف الفقراء بشكل دقيق إلى درجة الكمال –فيما لو أتيح- سيكلف الدولة 124.4 مليار ريال سنوياً (وهو رقم يمثل حوالي 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لملء الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر، بهدف إخراج الجميع من حالة الفقر.

هذا وتبلغ فجوة فقر الغذاء في المتوسط 2100 ريال يمني للفقراء غذائياً، وهو ما يمثل حوالي 75٪ من متوسط الاستهلاك للفقراء غذائياً. ولتوضيح هذه الفجوة ضمن الصورة الأعم، فإن برنامج التحويلات المالية (صندوق الضمان الاجتماعي) يطبق حالياً حداً أعلى للمدفوعات الشهرية، من ناحية أخرى هناك فروق كبيرة بين المحافظات في مستوى تواجد الفقر, حيث تراوحت نسبة الفقر على مستوى المحافظة، حيث إن أعلى مستويات الفقر قد سجل في ريف محافظة عمران، حيث يعتبر 71٪ من السكان فقراء، تليها محافظتا شبوة والبيضاء حيث يعتبر 60٪ من السكان فقراء. وقد سجل مستوى الفقر الأكثر انخفاضاً في محافظتي المهرة وأمانة العاصمة. هذا وقد ظل ترتيب المحافظات بالنسبة لمقاييس الفقر الأخرى بدون تغيير. وبسبب تناقص الفقر بمعدلات أسرع في مناطق الحضر، فإن التباين على مستوى المناطق في مستوى الفقر قد أصبح أكثر وضوحاً.